مراجعة مفهوم الأمن وظهور مفهوم الأمن المجتمعي

د/ حبيبة رحايبي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملتقى الوطني حول:
التعليم الديني وصلته بالأمن المجتمعي في الجزائر
تنظيم: مخبر الدراسات العقدية ومقارنة الأديان
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
(13 شعبان الموافق ل06 مارس 2023)

مقدمة :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، ثم أما بعد:

يعتبر مفهوم الأمن من أكثر **المصطلحات السياسية** إثارة للجدل لارتباطه ببقاء الأفراد والشعوب والدول واستمرارها، فتعددت نتيجة لذلك التعريفات التي أعطيت للأمن ، بتعدد زوايا الرؤى والتحليل ، من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والأطراف المعنية به .

يشكل الأمن العمود الفقري للحياة وبقاء الإنسان وغيره من الكائنات الحية، ويعتبر محور السعادة والراحة النفسية والطمأنينة. لقد ظل الإنسان منذ أقدم العصور يضع الأمن نصب عينيه، يبحث عنه بشتى الوسائل، يهتدي به وينقاد له، يتأثر ويؤثر عليه دفاعا عن النفس وتأمينا للبقاء.

عرف الإنسان الأمن كوسيلة وغاية في كل مكان وعلى مر العصور والأزمان ، وسوف يظل أمله ومبتغاه إلى الأبد.

إن التنظير المستفيض الذي يحظى به مفهوم الأمن والقضايا المتعلقة به خلال العقود الأخيرة لا ينفي البتة مركزية هذا المفهوم في التفكير والحس الإنساني منذ بروز الملامح الأولى للحياة الإنسانية، فحتى خلال فترات البساطة التي ميزت هذه الحياة في بدايات تشكلها يمكن الحديث فيها عن مفهوم معين للأمن وهو المفهوم الذاتي والطبيعي للحفاظ على الذات، إلا أن تطور العلاقات

الإنسانية وتشابكها، لاسيما **تأمين الحاجيات الأساسية والضرورية** أدى إلى الاهتمام أكثر بقضية الأمن وكيفية تحقيقه.

قد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية المغايرة للمفاهيم التقليدية للأمن التي ظلت حاكمة للعلاقات الدولية لفترة طويلة، وهو ما جاء انعكاسا لمجموعة كبيرة من التحولات التي شهدتها البيئة الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وحتى من قبل نهاية الحرب الباردة، بحيث انعكست التحولات في بروز مجموعة جديدة من المفاهيم الأمنية التي يرزت خارج نطاق المنظومة المفاهيمية الوستفالية .

ومن المفاهيم الأمنية التي حظيت باهتمام متزايد، "الأمن المجتمعي" في إطار الدراسات الأمنية النقدية، والذي أراد منه واضعوه التنبيه على جانب آخر ، بل جوانب متعددة أخر للأمن، غير مقتصر على الأمن العسكري، وأمن الدولة فقط، بل إن تغيرات البيئة الجيوسياسية الدولية والإقليمية، اثر نهاية الحرب الباردة، وانفجار الصراعات الإثنية والعرقية أسهمت في إعادة تعريف الأمن، والدي لم يعد مقتصرا على مفهومه ومدلولاته ومضامينه التقليدية التي سادت طيلة فترة الحرب الباردة.

وعليه: تطرح الورقة البحثية سؤالها الرئيسي حول مفهوم وماهية الأمن المجتمعي من خلال الأسئلة الآتية :

1 .الأمن لمن ؟ أي: ما الموضوع المرجعي للأمن المجتمعي؟

2 . ما هي القيم المهددة في الأمن المجتمعي؟

3 . ما هي تهديدات الأمن المجتمعي؟

4 . كيف يبنى الأمن المجتمعي ؟

5 . ما موضع مفهوم الأمن المجتمعي من المفهوم التقليدي للأمن المتمحور حول أمن الدولة عسكريا ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة، اعتمدت الورقة البحثية الخطة الآتية:

المبحث الأول: المفهوم التقليدي للأمن وموضع مفهوم الأمن المجتمعي منه.

المبحث الثاني: إعادة تعريف مفهوم الأمن : تعميق وتوسيع مفهوم الأمن

المبحث الثالث: الأمن المجتمعي والمعضلة المجتمعية

المبحث الأول: المفهوم التقليدي للأمن وموضع مفهوم الأمن المجتمعي منه.

المطلب الأول : التعريف بالأمن في اللغة والاصطلاح

الفرع الأول. في اللغة العربية :

تشير معاجم اللغة العربية إلى أن كلمة أمن تعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف، ومن الطبيعي في ضوء هذا المدلول اللغوي للكلمة أن يعني الأمن عند الفرد العادي معنى موافقا، وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الشخص وحقوقه، أو بعبارة أخرى: عدم خوف الشخص من التعرض للإكراه والأذى الحسي[1].

ولكلمة الأمن في اللغة العربية معان متعددة، فهي تعني سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف ، كما تعني الأمانة والصدق[2].

الفرع الثاني. التعريف بالأمن في الاصطلاح :

يرى بعض الباحثين أن المفهوم السابق (اللغوي) ، ضيق وسلبي لا يعكس المعنى الحقيق للأمن، فشعور الإنسان بالأمن التام لا يحصل بتحرره فقط من المخاطر الحسية، بل لا بد من تحرره أيضا من مشاعر الخوف والقلق والتوتر التي تنشأ لديه لأسباب أخرى، من تلك الأسباب تدني ظروفه الاجتماعية والمعيشية، وتقييد فعالياته وطموحاته بقيود غير مشروعة ، لذا نجد أن جاكبسون يعرف الأمن بأنه عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية التي من مظاهرها، على سبيل المثال :حصول الأفراد على فرص متكافئة للنمو والتطور وتوافر الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم.

فهذا المفهوم أكثر شمولا من المفهوم السابق، وله دلالة إيجابية تقرب من المعنى الحقيق للأمن، بينما ترتبط كثير من مشاعر الاطمئنان أو عدم الاطمئنان عند الإنسان باحتياجاته الروحية والمعنوية، لذا يمكن تعريف الأمن بأنه : « شعور الإنسان بالإطمئنان لانعدام التهديدات الحسية على شخصه، وحقوقه ولتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية ، مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية »[3].

---

[1] . فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل**، ط1، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004/1425)، ص 13

[2] . محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب**، ط1،(بيروت: دار صادر)، ج 13 ص 21

[3] . فهد بن محمد الشقحاء، **الأمن الوطني: تصور شامل**، مرجع سابق، ص 14

.هو إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية، والنفسية، وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي، والمتمثلين في اطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي، كالسكن الدائم المستقر، والرزق الجاري، والتوافق مع الغير، والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه، وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ السكينة العامة، حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي[1].

وعرف الأمن بأنه : قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث والوقائع الفردية للعنف بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والمؤدية للعنف[2].

.وفي تعريف دائرة معارف العلوم الاجتماعية: « الأمن القومي يعني أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء ».

. أما الموسوعة السياسية : « الأمن الوطني يعني تسخير مقدرات الدولة لحماية وجودها من الأخطار الداخلية والخارجية .. اي تأمين الدولة من الداخل ودفع التهديد عنها خارجيا »[3].

.وأبرز تعريف للأمن هو تعريف " **روبرت ماكنمارا" .وزير الدفاع خلال حرب فيتنام** .فيقول: « ان الأمن يعني التطور والتنمية، سواء منها الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة .. والأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة بالمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها .. ».

المطلب الثاني: مفهوم الأمن التقليدي.

ارتبط ظهور مفهوم الأمن بنشأة الدولة الحديثة وتحديدا مع معاهدة واستفاليا في القرن السابع عشر 1648 وهي المعاهدة التي وضعت الأسس لنشأة الدولة القومية Nation State. ويرجع ارتباط مفهوم الأمن بنشأة الدولة وتطورها إلى أن هو أن أحد التزامات الدولة هو الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة كحقيقة بشرية، حتى لا يتعرض كيانها لأية مخاطر بأي معنى من المعاني.

هناك عدد من التعاريف تعتبر تعاريف مرجعية للأمن، تم الاستناد إليها طيلة فترة الحرب الباردة على الرغم من بعض التطور الحادث على مستوى المفهوم، إلا أنه يبقى مرتبطا بالدولة والقوة

---

[1] . محمد الأمين البشري، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000/1420)، ص 18 نقلا عن : محمد عبد الكريم نافع، **الأمن القومي**، (القاهرة دار الشعب للنشر والطباعة، 1972)، ص 37

[2] . عبد المنعم المنشاط، **الأمم المتحدة ومفهوم الأمن**، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 84، سنة 1986 ، القاهرة: دار الأهرام ، 1986)

[3] . محمد الأمين البشري، مرجع سابق ، ص 20

العسكرية والتهديدات الأمنية العسكرية منها: تعريف والتر ليبمان Walter Lippmann ، وأرنولد ولفر Arnold Walfers زتعريف وزير الدفاع الأمريكي "روبرت ماكنمارا"، وغيرها من التعريفات، نذكر منها:

1 . بين تييري بلزاك أن من المعاني المسندة للأمن هي الشعور بالأمان والطمأنينة وغيرها من المعاني التي لم تفرض إلا لاحقا وذلك خلال القرن السابع عشر، حيث استعملت كلمة الأمن في الدول الغربية لتفيد الشعور بالأمان ثم لتدل على الشعور الشخصي بالأمن في حين استعملت كلمة السلامة لتفيد الواقع الموضوعي للأمن وفي ذلك تطوير للفظ Security الذي جمع معنيين لفترة طويلة وسبق استعماله منذ القرن XI

وبين كلود فافري دي فوكلاس Claude Favre de vauglas أن الأمن يختلف عن السلامة أو التأمين أو الثقة، فيما يشرح " ريني ديكارت " René Descartes " أن الامن عندما يكون في أعلى درجاته يبعد الخوف وبالتالي تتغير طبيعته فيصبح تامينا.

وباعتباره محورا أساسيا في التقاليد الليبرالية، أصبح الأمن شرطا لقيام الدولة، على اعتبار أن أمن المواطن لا يمكن تحقيقه إلا إذا توفر الأمن للدولة نفسها. ، وأضاف جان جاك روسو -Jean Jacques Rousseau أن الأمن قضية أساسية ترجع مسؤوليتها وإيجاد الحلول الملائمة لها لهياكل الدولة.

وحسب " أيس سيهان "، فإن مفهوم الأمن تناغم ولفترة طويلة مع الفكر السائد لحماية " الدولة الأمة"، وانحصر في مجالي الحماية والدفاع وتدعم هذا **الخيار مع المدرسة الواقعية التي جمعت بين معاني الأمن والقوة واعتبرت الأمن نتاجا للقوة ومؤشرا لنجاح الدول في سياقها في مجال التسلح**. كما تبين أن هذا التمشي ضعيف وفي حاجة للانفتاح على مجالات أخرى، فالأمن له اتصال بالذات والوجود والمعرفة والعلاقات البشرية والنظام.

وتناول " ميكاييل ديلون " في كتابه " سياسات الأمن" Politics of Security " هذه الأبعاد مبينا أنها تشكل الدعائم الأساسية للسياسة الأمنية المعاصرة، محللا أن الطرح التقليدي استطاع مسايرة ما بعد الحرب وفرض نفسه خلال حقبة القطبين، يواجه بعد السبعينيات مظاهر العولمة ونتائجها الشيء الذي أفرز قراءة جديدة للعالم وضعت الطرح التقليدي محل تساؤل خاصة في ما يتعلق بإمكانية تواصل تصور الأمن كمسألة دفاع واستراتيجيات، مشكلا بذلك منعرجا في تعميق وتوسيع المفاهيم بداية الثمانينيات[1] .

[1] . محسن بن العجمي بن عيسى مرجع سابق ، ص 37

ويرجع "لباري بوزان" السبق في المبادرة بإثارة أولى التساؤلات حول العلاقات التي تربط الأمن بالدفاع ومحاولة بناء مفهوم جديد للأمن، حيث أنه أكد في كتابه " الدول والخوف States and fear الصادر سنة 1983، أن الأمن لا يجب أن يقتصر على الأمن الوطني (أمن الدولة)، بل يحتاج إلى التوسع، ليشمل قطاعات وأطرافا أخرى، عسكرية وسياسية واقتصادية وبيئية، وكذلك الهوية وهو ما تجسمه الرسوم المتعلقة (بالدراسات الأمنية، الهوية التهديدات الوطنية والشخصية) [1].

2.الأمن القومي (الوطني) مضمون الأمن التقليدي:

عرف دانيل كوفمن وآخرون في كتابه "الامن الوطني الهيكل التحليلي" الذي جاء فيه بان مصطلح الأمن يتسم بالغموض وشدة الاختلاف في المعنى من مجتمع لآخر بحسب ثقافة المجتمع وموقعه، وقد عرفه بناء على ذلك من الناحية التقليدية المعروفة :« بأنه حماية الأمن والمحافظة عليها من أي عدوان خارجي Protection From external Threats». ويقرر **وزير الدفاع السابق في الولايات المتحدة الأمريكية (براون) في كتابه " التفكير حول الأمن الوطني** بأن الأمن هو : « المقدرة على المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي ». ويرى كذلك **ولتر ليبمان** : « أن الأمة آمنة طالما انها ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية .وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانة أمنها بالانتصار في تلك الحرب». فهو يركز على الناحية العسكرية بوصفها الضمان لتحقيق الامن، حيث يرى أن الدولة تكون آمنة عندما تكون قادرة على التصدي لحماية مصالحة.

وحتى ستينيات القرن العشرين طغى على أدبيات الدراسات الاستراتيجية مفهوم ضيق للأمن تمثل في تحجيم وإلغاء الخطر الخارجي ، وتمحور المفهوم . إلغاء الخطر الخارجي أو تحجيمه حول طبيعة التفاعل مع بيئات الدولة الثلاث.

1. الدولة ذات الحدود المشتركة مع الدولة .
2. الحيز الجغرافي الذي تشكلت تقاليد تفاعلها التاريخي معه.
3. البيئة الدولية حيث تفيض علاقة الكيان السياسي مع ما تبقى من العالم.

وسخر البناء الداخلي عبر الآلة العسكرية لتحقيق نمط محدد لهذا التفاعل، وتكثف مفهوم القوة حول هذا المعنى أو ما أسماه جنتز (Gentz) بالثقل المعادل[2].

---

[1] .المرجع نفسه

[2] .مركز الجزيرة للدراسات، **التحديات الاستراتيجية للفكر الصهيوني**، على الرابط :
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/2/26/201222612456561734Strategic%20challenges%20of%20the%20Zionist%20ideology.pdf

ويمكن في هذا الصدد ذكر مجموعة من التعريفات لعدد من مفكري الاستراتيجيية في تلك الفترة

.**دانيل كوفمن وآخرون في كتابه "الامن الوطني الهيكل التحليلي"** الذي جاء فيه بان مصطلح الأمن يتسم بالغموض وشدة الاختلاف في المعنى من مجتمع لآخر بحسب ثقافة المجتمع وموقعه، وقد عرفه بناء على ذلك من الناحية التقليدية المعروفة :« بأنه حماية الأمن والمحافظة عليها من أي عدوان خارجي Protection From external Threats».

ويقرر وزير الدفاع السابق في الولايات المتحدة الأمريكية (براون) في كتابه " التفكير حول الأمن الوطني بأن الأمن هو : « المقدرة على المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي ».

ويرى كذلك **ولتر ليبمان** : « أن الأمة آمنة طالما انها ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية . وأنها قادرة إذا تم تحديها على صيانة امنها بالانتصار في تلك الحرب ».

فهو يركز على الناحية العسكرية بوصفها الضمان لتحقيق الامن، حيث يرى أن الدولة تكون آمنة عندما تكون قادرة على التصدي لحماية مصالحة.

ومن هذه التعريفات الثلاثة يتبين فحوى تعريفات الغربيين في ذلك **الوقت كانت تنصب على الأمن الخارجي، والتهديدات الخارجية**، فقد ورد في تعريف **"كوفمان"** عبارة العدوان الخارجي، كما جاء عند براون عبارة اعتداء خارجي، وعند **والتر ليبمان** الانتصار في الحرب، ومن هذه الرؤى المقتطفة من الفكر الاستراتيجي الغربي يتبين لنا بجلاء أن قضايا القوة والدفاع والحرية وصد العدوان الخارجي وحماية السيادة والازدهار الاقتصادي من أولويات الأمن لديهم، ولها خصوصيتها على ما عداها من مسائل الأمن الداخلي، وفي هذا الاتجاه يبرز على الساحة ظاهرة السباق على اقتناء الأسلحة والانفاق المالي الضخم عليها ووعلى صيانتهان وما يترتب على ذلك من آثار على برامج وخطط التنمية؛ حيث يصعب الانفاق على المجالين في وقت واحد اي ما يعني أن الانفاق على أحدهما يقلل الإنفاق على الآخر، إلا إذا تم الإنفاق بتوازن بين الإثنين[1].

أما صلة الأمن الوطني بالأمن الجماعي والشامل ، فنوضحها في الآتي:

1 . الأمن الجماعي: هو نظام أجمعت عليه الدول التي عرفت ويلات الحروب وخاصة منها الأوروبية، والتي خاضت حربين عالميتين ، انطلقت من فرضية أن السلام والأمان الذي تنشده الأمم لا

[1]. محمد جمال مظلوم، **الأمن غير التقليدي**، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012/1434)، ص 15. 16

يتحقق إلا من خلال الإجماع على رفض الحروب وتحريم اللجوء إلى استعمال القوة والعنف والإرهاب وحل المنازعاتن بالطرق السلمية والقانونية.

اجتهدت الدول في إيجاد نظام تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسئولية حماية كل عضو من الاعتداء والسهر على أمنه[1].

2 . الأمن الشامل : يقصد بالأمن الشامل مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات التي تعترضها ليس فقط في مجال الأمن والسلامة العامة، وإنما أيضا في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية .والاقتصادية والغذائية والصحية والثقافية، وغيرها من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة وتمكنها من تحمل مسئوليتها تجاه مواطنيها وتجاه المجتمع الدولي الذي تنتسب إليه.

الشمولية وفقا لهذا المعنى تتصل بأدوار أجهزة الدولة ومؤسسات الدولة المختلفة، والتي يتوقف عليها تحقيق الأمن الشامل على مشاركتها جميعا بتوفير مقوماته وكفالة أسبابه، الأمر الذي يتجاوز دور الأجهزة الأمنية التقليدية.

ينظر لشمولية الأمن من زوايا أربع : من حيث جوهر الأمن، ومن حيث المكان ، ومن حيث الزمان، ومن حيث آلية تحقيق الأمن.

مفهوم الأمن **الشامل ليس بعيدا عن مفهوم الأمن القومي** الذي يراد به التعبير عن كفالة المصالح الحيوية لدولة ما من أخطار محتملة تتهددها أو من الممكن أن تتهددها من الخارج، وربما الإشارة إلى حماية هذه المصالح في دولة من الدول غير الممكنة في غياب مؤازرة الدول الأخرى المعنية. تتراوح وسائل الحماية والمؤازرة بين خيارات عدة منها الخيار العسكري الذي يكفل تحقيق الردع في حالة وقوع اعتداء مسلح، وبهذا المعنى يرتبط مفهوم الأمن القومي بالقدرة العسكرية على حماية هذه المصالح الحيوية لدولة ما من أخطار محتملة تتهددها أو من الممكن أن تتهددها من الخارج، وربما الإشارة إلى حماية المصالح الحيوية المشتركة لمجموعة من الدول التي تربطها علاقة وثيقة تجعل حماية هذه المصالح في دولة من ه\ه الدول غير ممكنة في غياب مؤازرة الدول الاخرى المعنية[2] .

المطلب الثالث: تهديدات الأمن التقليدي : طبيعتها مصدرها.

الفرع الأول : التعريف ب "تهديدات الأمن التقليدي" وطبيعتها

---

[1] .محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق ، ص 49

[2] .محمد أمين البشري، **الأمن العربي المقومات والمعوقات**، مرجع سابق، ص31.32

. إن العلاقة بين مفهومي" الأمن" و" التهديد " علاقة تأثير متبادل، وإن أي محاولة لتفسير مفهوم " الأمن " لا بد من أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق الأمن، تلك الإجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر او التهديدات الفعلية أو المحتملة[1].

.والتهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح والغايات القومية مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي يوفر للدول الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مقابل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية، الأمر الذي قد يضطر الأطراف المتصارعة إلى اللجوء على استخدام القوة العسكرية، معرضة الأمن القومي لأطراف أخرى للخطر.

من الإشكاليات الواردة هنا هو التداخل وعدم التفرقة بين مفهومي "التهديدات" و"التحديات"، فالتحديات هي : « المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد او تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها».

الفرع الثاني: مصادر التهديد: مصادر التهديد في الأمن التقليدي قد تكون دولة أو دولا أخرى، أو تنظيما إرهابيا، أو حتى جماعات مسلحة تستهدف تقويض وجود دولة ، سواء أكانت تلك الجماعات تنتمي إلى الدولة المعرضة للتهديد ذاتها، أم أنها جماعات قادمة من الخارج، وكانت تعبئة الدولة لقوة عسكرية أو قدرات استخباراتية، بما يكفي لردع مصدر هذا التهديد التقليدي، هي السبيل الرئيسي الذي من خلاله يتم السعي لتحقيق أمن الدولة وضمانه » [2].

ولفترة طويلة تناغم هذا المفهوم . يقول أيس سيهان . مع الفكر السائد لحماية " الدولة . الأمة . وانحصر في مجال الحماية والدفاع ، واعتبر الأمن في نتاجا للقوة ومؤشرا لنجاح الدول في سباقها نحو التسلح، وبين أن هذا التمشي ضعيف وفي حاجة للانفتاح على مجالات أخرى، فالأمن له اتصال بالذات والوجود والمعرفة والعلاقات البشرية والنظام.

وتناول " ميكائيل ديلون في كتابه سياسات الأمن Politics of security هذه الأبعاد مبينا أنها تشكل الدعائم الأساسية للسياسة الأمنية المعاصرة، محللا أن الطرح التقليدي الذي استطاع مسايرة مرحلة ما بعد الحرب وفرض نفسه خلال القطبين ، يواجع منذ السبعينيات مظاهر العولمة

---

[1] . سليمان عبد الله الحربي، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه، وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،(العدد 14، 2008)، ص 27

[2] . المرجع نفسه.

ونتائجها الشيء الذي أفرز قراءة جديدة للعالم وضعت الطرح التقليدي محل تساؤل خاصة فيما يتعلق بإمكانية تواصل تصور الأمن كمسألة دفاع واستراتيجيات، مشكلبا بذلك منعرجا مهما في تعميق وتوسيع المفاهيم بداية الثمانينيات[1].

أما هرفي موران Hervé Morin: عبر رؤيته للدفاع والأمن ، أن العالم وحسب تقديره ليس آمنا على النحو الذي يتبادر للأذهان، فاندثار الحدود فتح الباب أمام التهديدات والمخاطر وولد احتياجا متزايدا للاستراتيجيات واهتماما بتحسين القدرات، لافتا النظر إلى تداعيات الانفجار الديمغرافي وتطور نسق الخجرة وتزايد الفقراء والانحباس الحراري وما نتج عنه من تغير في المناخ وتزايد في الكوارث الطبيعية وما رافقها من مآسي تخص ملايين الأشخاص[2].

وبإسقاط تعريف أرنولد وولفرز Arnold Wolvers : « في جانبه الموضوعي يعني: غياب أية تهديدات تجاه قيم مكتسبة، وفي جانبه الذاتي: فهو يعني غياب الخوف من أن يتم المساس بأي من هذه القيم »[3]، على فترة الحرب الباردة ، فإن هذه التهديدات فترة الحرب الباردة قد انحصرت **في المخاوف التي سادت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها تجاه المد الشيوعي والمخاطر التي كانت تهدد القيم الليبرالية**، وبهذا فقد آلت إلى دراسات أوروبية (أو غربية) التمركز من جهة، مما ساهم في إقصاء شريحة كبيرة من الإنسانية وبناء تصور عنصري للأمن، ومن جهة أخرى فقد غلب عليها الطابع التقني، بسبب ميلها إلى الجوانب العملية وتنافس الباحثين على إصدارات دراسات يمكن الاستناد إليها لصياغة سياسات فعالة لمواجهة الشيوعية.

أدى كل ذلك إلى **تقرب الباحثين من دوائر صناعة القرار** ، مما أفقد هذا **الحقل المعرفي الحياد الفكري** الذي يعتبر ضروريا ليتحسس الباحث التهديدات الحقيقية للعالم المادي، أي دخول دوائر صناعة القرار قيد إدراك الباحثين للتحديات الجديدة، **كالفقر المتفشي في دول الجنوب**، والذي وبتزامنه مع ضعف البنيان المؤسساتي في هذه الدول، فقد أدى إلى بروز التصادم بين المكونات والعصب الداخلية في إطار صراعها على الموارد[4].

---

[1] . المرجع السابق ، ص 37

[2] . المرجع نفسه، ص 38

[3] . عادل زقاع، ، **المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة الدولية**، (العدد5، جوان 2011)، ص 105

[4] . المرجع نفسه، ص 105

يمكن استخلاص الهدف التقليدي لتوفير الأمن: هو أمن الدولة . أراضيها وسكانها وموجوداتها ومصالحها الأمنية الحدودية الوطنية, وثمة هدف آخر وهو النظام والسلامة العامة (يسمى عادة الأمن الداخلي)[1]

ف**المفهوم التقليدي للأمن** يحافظ على الدولة كوحدة أساسية للتحليل، مع إمكانية توظيف مفاهيم أخرى الأمن الجماعي، الأمن الشامل، الأمن المشترك، فالتعريف يركزعلى ضرورة ربط الأمن بالعوامل العسكرية، حيث يعرف الأمن من خلال ذلك على أنه:« توفير الحماية للوحدة السياسية من جميع الجوانب والنواحي: التهديدات والاعتداءات الخارجية، الجوسسة ، الأعمال التخريبية ... »[2].

فالأمن التقليدي، يتعلق أساسا بحماية وجود الدولة القومية وضمانه في مواجهة تهديدات مقصودة، تشمل أي هجومات ومحاولات إخضاع خارجية، أي محاولات تخريب أو تقويض لوجود الدولة من داخلها، وعادة ما يكون مصدر التهديد في ه\ه الحالة كيانا منظما ذا طبيعة سياسية أو يستهدف تحقيق غايات سياسية على الأقل.

خضوع الصياغة المفاهيمية للأمن استنادا للطبيعة البيئية الدولية ومتغيراتها ، فالعلاقات الدولية تشير في إحدى صورها إلى تلك العلاقات القائمة بين وحدات النظام الدولي أيا كانت طبيعتها : سلمية . تعاونية ، أو لا سلمية . تنازعية ، تعطينا بإفرازاتها وأنماط تفاعلاتها إطار مهما للأمن التقليدي يتضمن نقطتين مركزيتين:

1. طبيعة التحديات التي تواجهها المجتمعات والدول.
2. طبيعة التعامل والتفاعل مع هذه التحديات[3].

وهكذا كانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر ، وهذا ما مثل مبررا أساسيا لانضمام الافراد إلى تكتلات اجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الأمنية الملحة، وهذا ما **يعكس بداية التأصيل**

---

[1] . أليسون ج.ك بايلز وآخورون،**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**،الكتاب السنوي 2003، ترجمة:فادي حمود وآخرون، ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 446

[2] . بلال قريب ، **السياسة الامنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه . التحديات والرهانات** . (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، إشراف: بن عنتر عبد النور، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر . باتنة ، 2010/ 2011)، ص 15

[3] . خالد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة " دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** ، إشراف: عبد الناصر جندلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الحقوق ، جامعة باتنة، 2008/2007)، ص 19

السوسيولوجي لكرونولوجيا الانتقال من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي، أي بروز بذور تشكل الجانب الهيكلي في تحديد مفهوم الأمن معناه[1].

وقد سعى كتاب مثل **هوبز وماكيافيللي وروسو** إلى رسم صورة أكثر تشاؤما لمضامين سيادة الدولة، ولذلك اعتبروا النظام الدولي ميدان صراع وحشي تسعى فيه الدول **لتحقيق أمنها** على حساب أمن جيرانها، وقد كان ينظر للعلاقات بين الدول على أنها صراع على السلطة حيث تحاول الدول بشكل مستمر بعضها استغلال بعض.

ووفقا لهذا المنظور لم يكن من المحتمل تحقيق **السلام الدائم**، وحل ما كان بإمكان الدول عمله هو محاولة **تحقيق التوازن مع قوى الدول الأخرى لمنع أي منها من السيطرة الشاملة**، وكان يؤكد هذا المنظور كتاب مثل إي . إتش. كار، وهانس مورغنتاو ، ويشارك العديد من الكتاب المعاصرين وجهة النظر هذه المتشائمة إلى حد ما حيال العلاقات الدولية مثل : كينيث والتز ، وجون مير شايمر وغيرهم[2].

وهكذا كرست الدولة الوطنية **كوحدة تحليل أساسية في العلاقات الدولية لكونها المكون الفاعل** في النظام الدولي، لم يكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية برغم التباينات الجغرافية والبشرية والحضارية والاقتصادية في طبيعة الدول، ولذلك كان **لزاما أن يفهم الأمن من داخل هذه الوحدة أو على أقصى تقدير من حدود تماسها المباشر مع الوحدات الأخرى**، فاندراج الأمن كموضوع للسياسة العليا التي تصيغ التوجه **الوطني والقومي للدولة بتسخير الإمكانات والموارد لرسم الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق أمنها القومي.**

ولأن الدول هي المرتكز العالمي للشرعية السياسية، ومن ذلك أن شرعية النظام الدولي من شرعية أطرافه الفاعلة (الدول)، وبتوفر عاملين مهمين:

1 . انعدام وجود سلطة مركزية فوقية تعمل على تنظيم العلاقات بين الدول.

2 . انعدام وجود تمايزات داخلية (أيا كان نوعها)، تعيق مخرجات النظام السياسي للدولة أوتعطلها.

وكنتيجة لذلك، **عرف الأمن بكونه التزاما حكوميا** بالأساس سواء نظرنا إلى ذلك بمنظار" ما بين "دولاتي" أو بمنظار" داخل دولاتي" . **وعليه لم يكن غريبا حصر الأمن في دائرة الأمن القومي.**[3]

---

[1] . المرجع السابق .

[2] . المرجع نفسه .

[3] . سليمان عبد الله الحربي، **(مرجع سابق)**، ص 13

وهكذا نلاحظ أنه لا حديث عن أمن الفرد أو الجماعة أو المجموعات أو المجتمع، فأمنها من أمن الدولة، فمتى كانت الدولة آمنة كان الفرد والجماعة أو المجموعات أو المجتمع آمنا .

المبحث الثاني: إعادة تعريف الأمن : توسيع مفهوم الأمن وتعميقه

المطلب الأول: أثر التحولات الجيوسياسية على الظاهرة الأمنية :

انعكست التحولات التي يعيشها العالم على الظاهرة الأمنية، وعلى الاستقرار الدولي والوطني على حد سواء، إثر موجه التغيير التي انطلقت منذ سقوط جدار برلين سنة 1989 إلى ثورات الربيع العربي، إذ لم تعد المفاهيم التقليدية التي تقوم عليها الدراسات الأمنية ذات صلة بتحولات الواقع[1]، حيث بدأ العلماء وصناع القرار في الابتعاد عن النهج التقليدي المتمحور حول الدولة إلى فهم أوسع لمفهوم الأمن، فظهر اتجاه يشير إلى أن الأمن يجب أن يُنظر إليه على نحو يشمل الإنسانية جمعاء، وليس الدول فقط ، ويجب أن يركز على مصادر الضرر بخلاف التهديدات العسكرية للدول، وقد اعتمد الأساس المنطقي لهذا التحول في المنظور على حجتين رئيسيتين:

أولاً . بينما لا تزال الحرب بين الدول ممكنة، فإن أكثر الصراعات عنفًا في العالم اليوم تقع داخل الدول، و ليست المصلحة الوطنية على المحك في العديد من هذه الصراعات ولكن **هوية وثقافة المجموعة**، وهو ما يشير إلى أن الرؤية الواقعية للأمن صيغت بشكل ضيق للغاية[2].

ثانيًا . تآكلت قدرة الدولة على توفير الأمن لمواطنيها بسبب مجموعة من التهديدات غير العسكرية مثل المشكلات البيئية والنمو السكاني والمرض واللاجئين وندرة الموارد، ويعكس هذا النهج الأكثر جذرية لقضية الأمن البشري اهتمامًا شاملاً بحياة الإنسان وكرامته .تدعونا فكرة الأمن البشري إلى التركيز على حاجة الفرد إلى الأمان من الجوع والمرض والقمع ، فضلاً عن الحماية من الأحداث التي من المحتمل أن تقوض النمط الطبيعي للوجود اليومي .كما يشير ضمناً إلى الحاجة إلى إعادة توزيع كبيرة للثروة من الأغنياء إلى الفقراء على المستوى العالمي[3].

---

[1] .خالد كاظم أبو دوح، الأمن المجتمعي، **أوراق السياسات الأمنية**، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp/article/view/83/61

[2]. Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, International Relations The Key Concepts, 2st edition, p293 _ 294

[3]. Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, International Relations The Key Concepts, 2 edition, p294

المطلب الثاني : دور الدراسات النقدية في مراجعة مفهوم الأمن.

وقد حاولت الدراسات النقدية تغطية نقائص هذا التصور، بحيث رفضت ربط الأمن بالحرب ودعت بدلا من ذلك إلى الارتكاز على مفهوم أكثر إيجابية، وقد تزعمها يوهان غالتون Johan Galtung بدعوته إلى السلام الإيجابي Positive Peace وكينيث بولدينغ Kenneth Boulding بمفهومه الخاص حول " السلام المستقر "[1]، فالأمن الحقيقي حسب هؤلاء يجب ألا يقتصر على غياب الحرب (العنف المباشر)، بل يجب أن يتضمن إضافة إلى ذلك الفضاء ، أو على الأقل تقليص حدة العنف غير المباشر (العنف البنيوي) في صورة تكريس تبعية دول الجنوب لدول الشمال عبر المؤسسات الدولية، على المستوى الدولي، أما على المستوى الداخلي فهو يتجلى في وجود اختلالات في الدخل بين الفئات الاجتماعية بحكم استغلال فئة / فئات مجتمعية للبنية السوسيو . سياسية في خدمة مصالحهم الاقتصادية[2].

ويرجع لباري بوزان[3] السبق في المبادرة بإثارة أولى التساؤلات حول العلاقات التي تربط الأمن بالدفاع ومحاولة بناء مفهوم جديد للأمن، حيث أكد في كتابه ، الصادر عام 1983 من وأن الأمن لا يجب أن يقتصر على الأمن الوطني (أو أمن الدولة)، بل يحتاج إلى التوسع ليشمل قطاعات وأطرافا أخرى، عسكرية وسياسية واقتصادية وبيئية وكذلك الهوية وهو ما تجسمه الرسوم المتعلقة (بالدراسات الأمنية، الهوياة والتهديدات الوطنية والشخصية).

وقد ساعد هذا المدخل الذي حققه في توسيع مجال الدراسات الأمنية لدى الباحثين وخاصة ذوي الاتجاه الدولي في توجيه اهتماماتهم إلى قطاعات أخرى اقتصادية، وبيئية وديمغرافية وغيرها. وأضاف هرفي موران Hervé Morin عبر " رؤيته للدفاع والأمن " أن العالم وحسب تقديره ليس آمنا

---

[1] . يصف مصطلح السلام المستقر حالة من العلاقات تنطوي على درجة توتر أعلى من تلك الموجودة في السلام الدائم. فالسلام المستقر (أو البارد) هو علاقة اتصال حذر وتعاون محدود (مثل التجارة) في سياق شامل لنظام أساسي أو استقرار وطني. وتكون هناك اختلافات في القيم أو الأهداف ولا يوجد أي تعاون عسكري، لكن النزاعات يتم حلها بوجه عام بطرق لاعنيفة يمكن التنبؤ بها إلى حد ما. ويكون احتمال نشوب حرب منخفضاً.

يذكر لند العديد من أمثلة السلام المستقر، بما في ذلك الانفراجة في العلاقات الأميركية-السوفيتية أواخر الستينات، والعلاقات الأميركية-الروسية الحالية، والتسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1994 والعلاقات الصينية-الأميركية عام 1995 وكما توضح هذه الأمثلة، فإن الاستقرار أمر غير مسلم به جدلاً. وتتضمن الحالات المحلية المناظرة للسلام المستقر "الاتفاقات السياسية الوطنية بين الجماعات السياسية المتنافسة والمتعادية في بعض الأحيان كما جرى في جنوب إفريقيا بين عامي 1994 . 1995 [معهد السلام الأمريكي، على الرابط :

[http://online.usip.org/arabic/analysis/2_2_1.php]

[2] . عادل زقاع، مرجع سابق ، ص 105.

[3] . ستبرز وتتمحور أفكاره أكثر مع بداية التسعينيات

على النحو الذي يتبادر للأذهان، فاندشار الحدود فتح الباب أمام التهديدات زالمخاطر وولد احتياجا متزايدا للاستراتيجيات، واهتماما بتحسين القدرات، لافتا النظر غلى تداعيات الفقراء، والانحباس الحراري، وما نتج عنه من تغير في المناخ وتزايد في الكوارث الطبيعية وما رافقها من مآسي ومتاعب تخص ملايين الأشخاص[1].

ولتحديد المهام الدفاعية في ضوء المخاطر المذكورة طرح تساؤلات كمدخل لإثراء الحوار، لماذا الدفاع؟ هل هو لحماية الوطن على التراب الوطني عبر مهام دفاعية بحتة أو للمساهمة في مهام دفاعية بحتة، أو للمساهمة في مهام الأمن العام، أو للتدخل خارج حدود الوطن لمعالجة أزمات أو للمشاركة في تخفيف حدة بعض التوترات الإقليمية، وأخيرا كيف يمكن تأمين مهمة الدفاع عن المصالح الاستراتيجية للبلاد وخاصة منها موارد الطاقة الاستراتيجية.

وقد ساعد هذا المدخل الذي حققه في توسيع مجال الدراسات الأمنية، لدى الباحثين وخاصة ذوي الاتجاه الدولي في توجيه اهتماماتهم إلى قطاعات أخرى اقتصادية وبيئية وديمغرافية وغيرها[2].

ووفقا لذلك تعددت مبادرات الدراسات الأمنية، ومن أهمها : دراسات " أول ويفر OLE Weaver، ومدرسة فريق " كوبنهاجن Copenhagen ، و" ميخائيل ديلون " "Michael dillon " والكتاب المنضوين تحت تعريف " الدراسات النقدية للأمن ".

فقد استأنس " وايفر" بأبحاث "بوزان" وطور نظرية " أمن الهوية " ضمن الأمن المجتمعي (الذي يختلف هن الاجتماعي)، مع ما تحمله كلمة "Societal " من التباس وعدم انسجام مع المضمون حسب المختصين، واعتمد " ميخائيل ديلون" على أبحاث " هايديغر Heidegger " حيث اخضع التحليل الأمني إلى قراءة مزدوجة فلسفية وسياسية.

أما فريق " كوبنهاجن " الذي يتميز بتعدد مذاهب الباحثين لديه فقد عبر صراحة عن تخليه عن المفهوم التقليدي للأمن والعمل على جبهة عريضة من محاور الاهتمام كحقوق الإنسان والتنمية والتحرر وعلاقة الأمن بالنظام السياسي[3].

<u>المطلب الثالث : باري بوزان وتوسيع مفهوم الأمن</u>

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة جدلا أكاديميا حول طبيعة ومكونات مفهوم الأمن وهو ما انصب بالأساس على محاولة توسيع وتعميق المفهوم العسكري للأمن.

---

[1] . محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق ، ص 38

[2] . المرجع نفسه، ص 38

[3] . المرجع نفسه، ص 39. 40

جاءت عملية توسيع أو إعادة مفهمة الأمن (مراجعة مفهوم الأمن واعادة تعريفه) للإجابة عن كبرى المشكلات الأمنية والملخصة في الأسئلة المشهورة :

1 . أمن من ؟ Whose Security ليتم التركيز على المجتمع والجماعات، ثم لينصب الاهتمام بعدها على الفرد كموضوع مرجعي للامن، وليس الدولة فقط (تطور الموضوع المرجعي للأمن)

2 . الأمن من أية تهديدات؟ Security From What Threats : زيادة على التهديدات العسكرية، توجد تهديدات الهجرة والحروب الاهلية والارهاب والجريمة المنظمة (التهديدات الأمنية الجديدة)

3 . الأمن لأية قيم؟ Security From Wich Values : بمعنى ما هي القيم الهددة؟ هل الاستقلال الوطني؟ أم الرفاه الاقتصادي ؟ أم .... ؟ وصولا إلى أن الهوية والثقافة أصبحتا من القيم المهددة

4 . كيف يمكن بناء الأمن ؟ How Can Security Be Acheived بمعنى : ما هي الطرق المثلى للتزود بالأمن؟

قد ارتكز تعميق مفهوم الأمن إلى محاولة إضافة الأفراد والإقليم ، والنظام الدولي كوحدات للتحليل بدلا من الدولة.أما توسيع مفهوم الأمن ، فقد انصب على جعل مفهوم الأمن يتسع ليشمل الاقتصاد والبيئة والمجتمع ، بحيث طرحت مفاهيم الامن ليشمل قضايا الاقتصاد والبيئة والمجتمع[1].

حاولت مجموعة من الدراسات الأمنية في فترة ما بعد الحرب الباردة الابتعاد عن كافة العناصر التي تتعلق بالأمور العسكرية التي تعرف على أنها " دراسات استراتيجية" للبحث في مجموعة جديدة من القضايا التي تؤثر على أمن الأفراد والدول[2].

الفرع الأول : التوسيع في مضامين الأمن.

يرجع لباري بوزان السبق في المبادرة بإثارة أولى التساؤلات حول العلاقات التي تربط الأمن **بالدفاع ومحاولة** بناء **مفهوم جديد للأمن**، حيث أكد في كتابه ، الصادر عام 1983 من وأن الأمن لا يجب أن يقتصر على الأمن الوطني (أو أمن الدولة)، بل يحتاج إلى التوسع ليشمل قطاعات وأطرافا أخرى، عسكرية وسياسية واقتصادية وبيئية وكذلك الهوية وهو ما تجسمه الرسوم المتعلقة (بالدراسات الأمنية، الهوياة والتهديدات الوطنية والشخصية).

وقد ساعد هذا المدخل الذي حققه في توسيع مجال الدراسات الأمنية، لدى الباحثين وخاصة ذوي الاجاه الدولي في توجيه اهتماماتهم إلى قطاعات أخرى اقتصادية وبيئية وديمغرافية وغيرها.[3]

---

[1] . خديجة عرفة محمد أمين، **الأمن الإنساني " المفهوم والتطبيق في الو اقع العربي والدولي"** ، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1430/ 2009)، ص 13

[2] . المرجع نفسه، ص 13. 14

[3] . محسن بن العجمي بن عيسى، مرجع سابق ، ص 38

وقد وسع " باري بوزان " Barry Buzan 1991 من مفهوم الأمن نحو الأبعاد التالية :

.الأمن المجتمعي: وهو مصطلح استعمل لأول مرة ويتعلق بحماية الهوية والمعتقدات.

. الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة والثقافة، والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

. الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين المتقابلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك اتجاهات الدول من حيث النوايا والمقاصد.

الأمن السياسي: وهو الاستقرار التنظيمي للدول والحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

. الأمن الاقتصادي: ويخص الحفاظ على الموارد المالية والأسواق الضرورية وتحقيق مستويات مقبولة من الرفاه.

الأمن البيئي : ويتعلق بالمحافظة على المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية .

كما يرجع الباحث تأسيس منهج الدراسات الأمنية Security Studies الذي عمل من خلاله على تجاوز الحدود التقليدية والمقاربات الكلاسيكية لاعتماد مفهوم عريض للأمن[1].

الفرع الثاني: التوسيع في تهديدات الأمن .

كما أن لهذا الباحث السبق في توسيع قاعدة التهديدات المحتملة وتحديدها في خمسة مجالات:

1. التهديد العسكري الناجم عن أنشطة عسكرية موجهة ضد التراب الوطني للدولة.

2. التهديد السياسي الذي يحصل نتيجة المساس بالاستقرار والنيل من نظام الدولة.

3. التهديد المجتمعي والذي ينال من الهوية الوطنية أو المعتقدات الدينية.

4. التهديد الاقتصادي: والذي له تأثير على السلم والأمن في البلاد وعلى نوعية الحياة وإمكانات الدفاع.

5. التهديد البيئي: التلوث وصعوبة الحصول على الماء الصالح للشرب[2].

المبحث الثالث: الأمن المجتمعي والمعضلة المجتمعية

المطلب الأول : مفهوم الأمن المجتمعي

لفهم فكرة مفهوم الأمن المجتمعي لدى الأكاديميين، يجب أن نفصل بين معطيي الدولة والمجتمع، إذ يتمثل الأمن المجتمعي بالنسبة للدولة في الحفاظ على سيادتها، وبالنسبة إلى المجتمع في

[1] . المرجع السابق ، ص 31

[2] . المرجع نفسه ، ص 32

حماية هويته، ووفقا لذلك يعتبر تهديدا مجتمعيا كل تقويض أو مساس بمقومات أو ثوابت الهوية الوطنية أو الدينية، فالهوية اليوم هي قضية محورية واستراتيجية على المستوى الأمني[1].

جادل "باري بوزان Barry Buzan" بأن المفاهيم التقليدية التي تقوم عليها الدراسات الأمنية، أصبحت غير ذات صلة بتحولات الواقع، ودافع عن أهمية أدخل مفاهيم جديدة للأمن، وعمل من خلالها على توسيع مفهوم الأمن على نحو واضح.

وبناء على ذلك ميز "بوزان" بين خمسة قطاعات للأمن، يمكن أن تحدث خلالها تهديدات أمنية، من بينها الأمن المجتمعي، وبذلك يعتبر "باري بوزان" أول من استخدم مفهوم الأمن المجتمعي، بهدف سد الفجوة النظرية والمفاهيمية التي ظهرت في الدراسات الأمنية فيما بعد الحرب الباردة.

عرف باري بوزان الأمن المجتمعي بأنه : الاستدامة في ظل ظروف مقبولة للتطور والتغير في الأنماط التقليدية للمجتمع ، كاللغة والثقافة والهوية والقيم الأساسية المشتركة.

بعبارات أخرى يرتبط الأمن المجتمعي بالحماية الضمنية للقيم العامة والمشتركة والمتفق عليها بين أفراد المجتمع وجماعاته، والتي تضفي على هذا المجتمع هوية واضحة ومميزة.

وإذا كان الأمن الوطني يركز على سيادة الدولة وأمن حدودها، فإن الأمن المجتمعي، يركز على التهديدات التي ترتبط بهوية المجتمع ومكوناته القيمية الأساسية، فالمجتمع الذي يفقد هويته، لن يكون قادرا على البقاء الآمن. وتتكون الهوية من مجموعة المعتقدات والقيم الأساسية والمواقف المتأصلة لدى الفرد تجاه نفسه والآخرين، ومجموعة الأدوار التي يؤديها في المجتمع.[2]

أما "ويفر Weaver " فينظر إلى أن الأمن المجتمعي، يتعلق بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الأساسي في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، وبشكل أكثر تحديدا، يتعلق الأمر باستدامة الأنماط الأساسية المكونة لهوية المجتمع، مثل: اللغة، والقيم والعادات والدين، في ظل ظروف مقبولة للتغيير[3].

وجه "ويفرWeaver " نقدا إلى مقاربة Buzan الخماسية القطاعات التي ، والتي رأى أنها قد أصبحت غير مقبولة كسياق للأمن المجتمعي Societal Security ، واقترح إعادة صياغة نظرية بوزان Buzan الأصلية، ليس إلى خمسة قطاعات من أمن الدولة، وإنما إزدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع، وهكذا يبقى الأمن المجتمعي دائما قطاع من أمن الدولة، ولكنه أصبح أيضا **الموضوع المرجع للأمن.**

---

[1] . محسن بن عيسى، **الإرهاب من العنف السياسي إلى التهديد الإستراتيجي**،

[2] . خالد كاظم أبو دوح، الأمن المجتمعي، **أوراق السياسات الأمنية**، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp/article/view/83/61

[3] . خالد كاظم أبو دوح، الأمن المجتمعي، **أوراق السياسات الأمنية، (مرجع سابق)**

يقول " " :« [نحن] لا نريد الأمن المجتمعي الذي يؤدي إلى فهم أمن الدول قياسا للمجتمعات المكوّ نة لها، [نحن] .. نقترح بأن يعاد تصور حقل الأمن من حيث ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع . بالنسبة لأمن الدولة القيمة النهائية هي السيادة، أما بالنسبة لأمن المجتمع فقيمة الهوية .كلا الاستعمالين يدل على البقاء .إذا فقدت الدولة سيادتها تزول كدولة؛ والمجتمع الذي يفقد هويته تسوده مخاوف من أنه لن يكون قادرا على البقاء نفسه ».

يرجع أنصار مدرسة كوبنهاغن أسباب هذا التحرك إلى وجود العديد من الجماعات التي لا تتناسب (سواء جغرافيا أو سياسيا أو كليهما) مع الدول القائمة، لهذا السبب، يشير وايفر Weaver وآخرون إلى أن الأمن المجتمعي مهم في حد ذاته لأن الجماعات(التي لا تملك دولة) تعتبر أيضا حقائق سياسية هامة، وردود أفعالها على التهديدات ضد هويتها ستكون ذات مغزى سياسي .

المطلب الثاني : المعضلة الأمنية المجتمعية أكبر تهديدات الأمن المجتمعي.

تعتبر المعضلة المجتمعية أكبر مصدر للأمن المجتمعي،وقد كان لباري بوزان الفضل في التعريف بالمأزق أو المعضلة الأمنية[1]، والتي يتمحور مفهومها حول عدم إحساس مجموعة ما باللا أمن إزاء السلطة الإقليمية أو المجموعات التي تشاركها نفس الإقليم، فإن ذلك يؤدي إلى ما يسميه "باري بوزان" بالمعضلة الأمنية المجتمعية، والتي تنعكس على مستوى التهديدات التي تستشفها هذه المجموعة تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون مساس بلغتها ، ثقافتها، دينها، دعاتها، هويتها بشكل عام[2] .

لم يعد التهديد في ضوء مفهوم الأمن المجتمعي بعد نهاية الحرب الباردة وتحولات النظام الدولي موجه إلى بقاء واستقلال الدول (كما تم بيانه وتوضيحه في المبحث الأول)، وإنما تحول التهديد إلى الجماعات الاجتماعية، مثل: الأقليات والمهاجرين واللاجئين وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية، حيث أدى ظهور الصراعات العرقية والدينية في الجمهوريات السوفييتية السابقة والبحيرات العظمى، إضافة إلى تزايد الضغوط المجتمعية التي يسببها التدفق المستمر للمهاجرين في أوروبا وانتشار الإرهاب داخل الدول التي كانت تعتبر آمنة نسبيا، كل ذلك أدى إلى صعود خطاب أمني مختلف يركز على أمن المجتمع بدلا من الدولة، ينطلق هذا الخطاب من نقد فكرة "الدولة الحارسة" التقليدية في الفكر السياسي، ويرى أن الدولة في كثير من الأحيان تكون هي نفسها مصدر التهديد،

---

[1] . المعضلة الأمنية تقابلها في اللغة الإنجليزية The Security Dilemma، ويستعمل للدلالة عليها عربيا عبارة "المأزق الأمني" ، أول من صاغ المصطلح هو "جون هارتز" " John Hartez" في كتابه "Idealist internationalism and security dilemma " الذي نشر عام 1950، وأيضا البريطاني هربرت بيتر فيلد " Herbert Butterfiled" في كتابه " History and Humain Relation " الصادر عام 1954، والذي أشار إلى أن المعضلة الأمنية باعتبارها مأساة " Tragedy [Alam Collins, State induced security dilemma maintaining the tragedy, p,27]

[2] عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية، مرجع سابق، ص103

(حيث تشكل عملية شراء السلاح وتجميع القوة أو خطر الحرب المحتملة تهديدا لأمن المواطنين أكثر من العدو الأجنبي المفترض).

يرى Buzan أن المأزق الأمني يتمحور حول الهوية، حول ما يمكّن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوري. فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع حاجات معينة، حيث يلعب الإدراك والذّاتية دورا مهما. غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى مأزق أمني مجتمعي إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على المصالح وسندا للسعي من أجل الهيمنة أو سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى. ويتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المجموعات الإثنية كإطار للصراع من أجل البقاء، وكضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف[1]

السبب الأساسي للمعضلة الأمنية المجتمعية حسب باري هو تسييس الإطار السوسيوتاريخي؛ ويعتبر استخدام Barry Buzan التاريخ أنجع طريقة متاحة لمجموعة معينة لتقييم النتائج الهجومية للجماعات الأخرى في الإحساس بالهوية: هم ينطلقون من الكيفية التي تصرفت بها المجموعات الأخرى في المرة الأخيرة، وما إذا كان هناك سجل للأنشطة العسكرية الهجومية من الطرف الآخر؟ يجد بوزان؛ أن الظروف الكامنة وراء هذا التقييم توحي بأن هذه الجماعات من المحتمل أن تعتبر جيرانها خطيرين.

يعتبر" تماسك "الجماعة وسيلة ضرورية للدفاع ضد الاعتداءات المحتملة من الجيران، ويحتمل أن تكون الجهود الرامية لتعزيز التماسك مثمرة لحماية هوية الجماعات .تحقيق هذا التماسك يتم عادة عبر توحيد الجماعة في مواجهة التهديد الخارجي، سواء كان جماعة أخرى أو الدولة ذاتها .كما يتم الدفاع عن الجماعة ضد التهديدات الموجهة إلى هويتها بتعزيز التماسك والهوية الثقافية للجماعة كاستجابة دفاعية .ويمكن القيام بذلك عن طريق استخدام الوسائل الثقافية لتعزيز التماسك والتميز المجتمعي، وضمان أن المجتمع يعيد إنتاج نفسه بفعالية، وكما يشير "وايفر"، الثقافة يمكن الدفاع عنها بالثقافة، وإذا كانت إحدى الهويات مهددة سيكون الرد المحتمل هو تعزيز الهويات القائمة .

الخاتمة :

فرض مفهوم الأمن المجتمعي نفسه في ظل الأوضاع الداخلية وتأثرها بمحيطها الاقليمي والدولي، لم يكن هذا المفهوم ليولد ويشهد النور لولا واقع عرفته مجتمعات تتميز بالعدد العرقي

[1] .عادل زقاع ، مرجع سابق، ص105

والإثني والذي أدى الى احتراب مرير بينها كما هو الحال في دول شرق أوروبا، ودول إفريقية كرواندا وجنوب السودان وغيرها ..

والمفهوم وإن كان غير متصور داخل المجتمعات العربية والإسلامية استنادا إلى الوعاء الهوياتي الحاوي لهذه المجتمعات والتي ظلت متماسكة لقرون وقرون، والذي خلق تجانسا بين فئات المجتمع من العرب وغير العرب، استنادا إلى الدين كوعاء انصهر الجميع داخله ولاء وانتماء، إلا أن المتغيرات البيئية الخارجية والداخلية، أوجدت للانقسام والانشطار داخل هذه المجتمعات محل قدم، فشكل ذلك تربة خصبة لتعالي خطاب (أنا والآخر)، (نحن وهم) ، بدل كلنا واحد، وأمة واحدة، وهو ما يدعو إلى إيلاء موضوع الأمن المجتمعي أهمية على المستوى الفكري . خاصة . ، و بالتالي عدم غض الطرف عما يمكن أن يشكله عكس ذلك، من آثار على المجتمعات الوطنية ومنها المجتمع الجزائري، الذي عرف في السنوات الأخيرة بعض مهددات استقراره، كدعاوى الانفصال، وحركة التنصير ، والتعددية اللغوية والعرقية وما في حكمهما، وهي ما تعتبره الورقة أمرا دخيلا على المجتمع الجزائري، ويشكل إحدى مهددات استقراره وتجانسه، وهو ما يدعو الى اليقظة والحرص، وعدم التهاون مع هذا الأمر، وذلك بتتبع ومكافحة والتصدي لكل ما يهدد استقرار ولحمة المجتمع الجزائري.

المراجع:

- أمين، خديجة عرفة، **محمد الأمن الإنساني " المفهوم والتطبيق في الو اقع العربي والدولي"** ، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1430/ 2009)
- . بايلز ، أليسون ج.ك وآخورون،**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**،الكتاب السنوي 2003، ترجمة:فادي حمود وآخرون، ط1،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)
- . البشري، محمد الأمين، **الأمن العربي: المقومات والمعوقات**، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2000/1420)
- . الحربي، سليمان عبد الله، **مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه، وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،(العدد 14، 2008)
- أبو دوح، خالد كاظم ، الأمن المجتمعي، **أوراق السياسات الأمنية**، مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp/article/view/83/61
- .زقاع، عادل، **المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمنية وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة الدولية**، (العدد5، جوان 2011)،

- الشقحاء، فهد بن محمد، **الأمن الوطني: تصور شامل**، ط1، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف للعلوم الأمنية، 2004/1425)
- قريب ، بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه . التحديات والرهانات** . رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات دولية، إشراف: بن عنتر عبد النور، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر .باتنة ، 2010/ 2011)
- .مركز الجزيرة للدراسات، **التحديات الاستراتيجية للفكر الصهيوني**، على الرابط :
- http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2012/2/26/201222612456561734Strategic%20challenges%20of%20the%20Zionist%20ideology.pdf
- معمري، خالد، **التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة " دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر** ، إشراف: عبد الناصر جندلي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية، كلية الحقوق ، جامعة باتنة، 2008/2007)
- ابن منظور ،محمد بن مكرم ، **لسان العرب**، ط1،(بيروت: دار صادر)
- . المشاط، عبد المنعم، **الأمم المتحدة ومفهوم الأمن**، **مجلة السياسة الدولية**، (العدد 84، سنة 1986 ، القاهرة: دار الأهرام ، 1986)
- . مظلوم، محمد جمال ، **الأمن غير التقليدي**، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2012/1434)، ص 15. 16

- .Martin Griffiths, Terry O'Callaghan and Steven C. Roach, International Relations The Key Concepts, 2st edition, p293 _ 294